

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يطيب لي أن أقدم لكم بالنيابة عن مجلس الإدارة التقرير السنوي السابع والعشرين للحسابات الختامية الموحدة لبنك الخليج المتحد ش.م.ب. للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

لقد شهد البنك عاماً آخر من الأداء الباهر. ويسرني أن أؤكد أن الثقة التي أولها المساهمون للبنك قد أتت بثمارها الطيبة من جديد. وفي كلمتي لكم العام الماضي أكدت أن البنك يتمتع بمكانة طيبة تأهله لتحقيق النمو المستقبلي وهذا ما أكدته نتائج عام ٢٠٠٦. وقد تجاوز أداء البنك في عام ٢٠٠٦ ما تحقق من نتائج قياسية وأداء باهر سجله البنك في عام ٢٠٠٥ وللعام الرابع على التوالي تمكن البنك من تحقيق أداء ممتاز بكافة المقاييس. فقد كان الربح الصافي البالغ ١٠١,٥ مليون دولار أمريكي والذي تحقق في عام ٢٠٠٦ أعلى بنسبة ممتازة بلغت ٢٥,٢ بالمائة مقارنة بالربح الصافي البالغ ٨١ مليون دولار أمريكي والذي حققه البنك في عام ٢٠٠٥ على الرغم من التصحيح الكبير الذي شهدته أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٦. وقد تجاوزت النتائج توقعاتنا لعام ٢٠٠٦ بتحقيق ربح قدره ٨٥ مليون دولار أمريكي حسب ما أعلن في منتدى شفافية الذي عقده كيبكو في شهر مايو ٢٠٠٦، وبهذه النتائج الباهرة فقد أكد البنك مدى وفرة مصادر الإيرادات والقوة المالية والمرونة والتنوع لأصوله العالية الجودة.

وقد بلغ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح ١٢,٨١ سنتاً أمريكياً في عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢١,٥ بالمائة عن ١٠,٥٤ سنتاً أمريكياً في عام ٢٠٠٥. وبلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ٢٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٠٦ والذي يقل بمعدل ضئيل عن المعدل البالغ ٢٤,٧ بالمائة الذي حققه البنك في عام ٢٠٠٥ ويعزى بدرجة كبيرة إلى الزيادة البالغة نسبتها ٢٠ بالمائة في حقوق المساهمين في عام ٢٠٠٦. مع هذا فقد تحسنت القوة المالية للبنك والتي تمثلت بتحقيق معدل كفاية رأس المال الموحد مقداره ٢٦ بالمائة مقابل معدل قدره ٢٥,٨ بالمائة لعام ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الموجودات السائلة مقابل مجموع الموجودات للبنك بلغ ٢٧ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٦. هذا وقد زادت التكاليف التشغيلية مقابل الدخل التشغيلي نتيجة للتوسع في العمليات إلى نسبة قدرها ٣٠,٤ بالمائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبة ٢٧ بالمائة في عام ٢٠٠٥ لكن هذه النسبة مازالت أقل بكثير من المتوسط السائد في القطاع المصرفي مما يؤكد حسن إدارة التكاليف والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

قوة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: النمو في أسواق الأسهم على الرغم من تذبذبها

شهد عام ٢٠٠٦ نمواً سريعاً ومعدلاً منخفضاً للتضخم وزيادة في حجم الفوائض الخارجية وانتعاشاً للأوضاع المالية العامة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وللعام الرابع على التوالي ارتفع إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات تزيد عن تسعة بالمائة، وشهدت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً جعل من المنطقة سوقاً ناشئة نشطة. وقد كان النمو الحقيقي باهراً بمعدل متوسط بلغ نحو ٦ بالمائة متجاوزاً معدل النمو السكاني، فيما سجلت معدلات الدخل الفردي حسب إجمالي الناتج المحلي في كل دولة معدلات قياسية.

وعلى الرغم من ذلك فقد تعرضت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي لحركة تصحيح بارزة خلال العام حيث انخفضت قيمة الأسهم ما بين ٥٢,٥ بالمائة في سوق الأسهم السعودية و ١٢,٧ بالمائة في السوق الكويتية باستثناء أسواق عمان والبحرين حيث ارتفع مؤشر الأسهم بنسبة ١٤,٥ بالمائة و ١ بالمائة على التوالي. وعلى الرغم من سوء أدائها في عام ٢٠٠٦ فإن أسواق الأسهم في المنطقة شهدت توسعاً ومزيداً من النضج على مدى السنوات الخمس الماضية. وكانت هذه الأسواق تشهد أعداداً متزايدة من عمليات إدراج الأسهم الجديدة الأمر الذي يعد طيباً بالنسبة للرسالة الإجمالية للسوق. فقد تم إدراج عدد إجمالي قدره ١٢٢ ورقة مالية في أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٦ مقابل ٥٧٩ ورقة مالية في عام ٢٠٠٥. وبلغت القيمة التراكمية للأسهم المتداولة في بورصات المنطقة نحو ١,٦٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ١,٢٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك فإن سوق الأسهم الخاصة اكتسبت المزيد من النمو والانتعاش في دول المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن صناديق الأسهم الخاصة تمكنت من اجتذاب أموال بلغت ١٠ مليار دولار أمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٥,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥.

استمرار الأداء الباهر للبنك

استمرت قوة زخم النمو لمعدل الربح الصافي التي بدأت في عام ٢٠٠١ وظل النمو مستمرا في عام ٢٠٠٦. وبعد بلوغ الربح الصافي مستوى قياسياً قدره ٨١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ فإن الربح الصافي للبنك بلغ مستوى قياسياً جديداً قدره ١٠١,٥ مليون دولار أمريكي في العام الماضي، وتعد هذه زيادة باهرة تبلغ نسبتها ٢٥,٢ بالمائة مقارنة بالعام السابق.

ارتفع إجمالي الإيرادات إلى قرابة ربع مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٢٤١,٨ مليون دولار أمريكي مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره ٢١,٧ بالمائة مقارنة بالإيرادات البالغة ١٩٨,٨ مليون دولار أمريكي التي حققت في عام ٢٠٠٥. وقد نتج هذا النمو الواسع النطاق من ١٤ نوعاً مختلفاً من الأنشطة تشمل جميع فئات الأصول والأنشطة المصرفية الاستثمارية. وقد قفز الدخل من الاستثمارات بنسبة ٤, ٢٣ بالمائة بحيث بلغ ٩٦,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ قدره ٧٨,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ مع أداء قوي للاستثمارات المحتفظ بها لغرض التجارة، والمكاسب التي تحققت من بيع شركات زميلة. وحققت الاستثمارات في السوق الأوروبية الناشئة والاستثمارات البديلة مساهمة ملحوظة في إيرادات البنك. كما زاد الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة ١٨,٦ بالمائة بحيث بلغ ٥٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ والنتائج بشكل كبير من أنشطتنا لإدارة الثروات إلا أن مصرفنا التجاري في الجزائر ساهم أيضاً في زيادة هذا الدخل. أما حصتنا من الربح في الشركات الزميلة فقد زادت بنسبة ٨ بالمائة بحيث بلغت ٥٢,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٤٩,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥.

من جهة أخرى، فقد سجلت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) - شركة إدارة الأصول التابعة لنا - أرباحاً صافية في عام ٢٠٠٦ بلغت ٥٤,٧ مليون دولار أمريكي ونقل هذه الأرباح كثيراً على الأرباح البالغة ٨٥,٥ مليون دولار أمريكي التي حققتها الشركة في عام ٢٠٠٥. ويصوّر هذا الانخفاض إلى الركود الذي خيم على السوق الكويتية. وسجل بنك تونس العائلي، وهو المؤسسة المصرفية التجارية التابعة لنا، نمواً كبيراً بنسبة بلغت ٥,١ بالمائة في ربحه الصافي بحيث بلغ ١١,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقابل ٨,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. وقد أخذ بنك الخليج الجزائر، وهو المصرف التجاري الذي أنشئ في الجزائر في مارس ٢٠٠٤، يفوز بخصته تدريجياً من معاملات السوق الجزائرية محققاً ربحاً صافياً قدره ٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقابل ربح قدره ١,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. أما البنك الأردني الكويتي، وهو المؤسسة المصرفية الزميلة لنا في الأردن، فقد حقق نمواً نشطاً بلغت نسبته ٥٢,٦ بالمائة في أرباحه الصافية التي بلغت رقماً قياسياً قدره ٥٥,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقابل أرباح قدرها ٣٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. وقد ساهم مصرف بغداد، الذي تملكه البنك في أكتوبر ٢٠٠٥، بربح قدره ١,٨٦ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٦ مقارنة بربح قدره ٠,٢٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥.

القيمة المسترة في الاستثمارات الرئيسية المدرجة

ظلت الإيرادات المتكررة في الشركات التابعة والزميلة لنا، دخل الرسوم من أنشطة إدارة الأصول وحصص الأرباح النقدية ثابتة تقريباً من حيث قيمتها بالدولار وكانت تمثل نسبة ٥٤ بالمائة من إيراداتنا الإجمالية في عام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى تأثيرها البالغ على الإيرادات المتكررة للبنك فإن الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في البورصات ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك تقدم قيمة مسترة كبيرة لا تحسب ضمن الميزانية العمومية للبنك.

وقد بلغت القيمة السوقية لأسهم البنك في خمس من شركاتنا التابعة والزميلة المدرجة أسهمها في البورصات ٨٩٥,٩ مليون دولار أمريكي كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ مقابل قيمة فعلية قدرها ٦٢٤,١ مليون دولار أمريكي. يمثل هذا فائضاً قدره ٢٧١,٨ مليون دولار أمريكي في القيمة المسترة أو نسبة قدرها ٤٤ بالمائة من القيمة الدفترية. ويوفر هذا مصدراً هاماً للاستثمار للقوة المالية للميزانية العمومية للبنك من حيث سيولته وحقوق مساهميه واستمرارية وقوة قاعدة إيراداته.

وحقق البنك خلال العام مكسباً قدره ١٣ مليون دولار أمريكي من بيع نسبة صغيرة (٣,٣ بالمائة) من حصته من الأسهم المملوكة في البنك الأردني الكويتي. وكان هذا الإجراء يهدف في المقام الأول إلى اختبار السيولة في السوق. وتمت فيما بعد إعادة شراء الأسهم للمحافظة على الحقوق المملوكة في البنك الأردني الكويتي بنسبة قدرها ٤٤ بالمائة. وقد أعيد تقييم أحد الاستثمارات المباشرة للبنك في عام ٢٠٠٧ حيث أضيف ذلك ٤٢ مليون دولار أمريكي (١١١ بالمائة من القيمة الدفترية) إلى احتياطي القيمة العادلة لتحقيق المساهمين في البنك. ومن المعزّز تسهيل هذا الاستثمار خلال عام ٢٠٠٧.

وللأسف فقد ظل المستثمرون لا يدركون حجم القيمة المسترة في ميزانيتنا العمومية. وبالتالي فقد انخفض سعر أسهم البنك في سوق البحرين للأوراق المالية بحيث بلغ ٣٦٥ فلس بحريني في نهاية عام ٢٠٠٦ مقابل سعر قدره ٤٢٠ فلس بحريني في بداية العام. وبلغ حجم الرملة في السوق ٧٧٦,٦ مليون دولار أمريكي ويعتبر هذا مبلغاً منخفضاً مقارنة بـ ٩١٣ مليون دولار أمريكي تم تسجيله في نهاية عام ٢٠٠٥.

منطلق للعمل المصري الشامل في العالم العربي

فيما يعمل البنك كمؤسسة للخدمات المصرفية الشاملة في العالم العربي فإنه يواصل تأكيد إستراتيجيته المحددة للتوسع في شبكة أعماله المصرفية التجارية والاستثمارية في كافة أجزاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسوف تستمد الزيادة في الإيرادات من خلال تواجده في أسواق مثل الجزائر، العراق وسوريا. وسوف تؤدي هذه العمليات إلى تعزيز الإيرادات من أنشطتنا المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ومن محافظتنا الاستثمارية الخاصة بنا والاستثمارات البديلة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

وسوف يفتتح بنك الخليج الجزائر ما لا يقل عن ستة فروع جديدة له في عام ٢٠٠٧. وقد بدأت عمليات المكتب التمثيلي لبنك تونس العالمي في طرابلس، ليبيا منذ مايو ٢٠٠٦. وقد تولى البنك مهام إدارة شركته الزميلة مصرف بغداد اعتباراً من الأول من مارس ٢٠٠٦ ذلك ليقيم بإعادة هيكلة إستراتيجية أعماله والفريق الإداري والعامل للمصرف. بالإضافة إلى ذلك فإن بنك سورية والخليج طرح إصداراً أولياً له خلال العام حيث تجاوز الإقبال على أسهم البنك بمعدل ضعفين ونصف المبلغ المطلوب وقرر البنك مضاعفة قيمة رأسماله المدفوع بالكامل إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي حتى يتمكن من إدارة المتطلبات الرأسمالية الجديدة التي فرضها مصرف سورية المركزي.

أكملت شركة الخليج المتحد للخدمات المالية في قطر بنيتها التحتية ومن المتوقع أن تبدأ عملياتها في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. أما شركتنا الاستثمارية المشتركة في تونس - مارك الخليج المتحدة - وروبال كابيتال في أبوظبي فإنهما تتطوران حسب المواعيد المقررة. وفي الكويت تملك البنك حصة قدرها ٣٢، ٢١ بالمائة في شركة شمال إفريقيا القابضة، وهي شركة كويتية مغلقة برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي (١٧٣ مليون دولار أمريكي). والغرض الرئيسي للشركة هو الاستثمار في أسواق الأسهم الخاصة في شمال إفريقيا. وتملك البنك حصة قدرها ٥٥، ٢٦ بالمائة في شركة منافع للاستثمار، وهي شركة لإدارة الأصول تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية في الكويت بحجم رسملة قدرها ٢٠ مليون دينار كويتي (٦٩ مليون دولار أمريكي). وقد بدأت الشركة عملياتها خلال عام ٢٠٠٦. ومن خلال جميع هذه الوحدات المالية فإن الخدمات المالية للبنك قد توسعت في تواجدها المصري في ١٢ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نمو الموجودات ومعدل كفاية رأس المال الموحد

استثمر البنك في العديد من الشركات الجديدة الواعدة، كما تمت زيادة الاستثمارات في العمليات القائمة حالياً. وقد أضيفت منتجات جديدة واستثمارات بديلة لتنوع قاعدة إيراداتنا والتوسع فيها. بالتالي فقد زادت الموجودات الإجمالية بمقدار ٨، ٦٦٢ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦ لتصل إلى مبلغ قياسي بلغ ٣٥، ٢ مليار دولار أمريكي بنهاية العام.

وقد صاحب التوسع في قاعدة الموجودات زيادة في رأس المال القانوني وبالتالي تمت المحافظة على القوة المالية للبنك. وخلال عام ٢٠٠٦ قام البنك بالحصول على ١٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال أول إصدار له لسندات التمويل الثانوية ذات سعر الفائدة العائم والتي يحل أجل استحقاقها في عام ٢٠١٦ (رأس المال - الشريحة الثانية الأقل) بحيث أصبح متاهبا بفعالية لتنفيذ متطلبات بازل ٢ في عام ٢٠٠٨.

وقد زادت حقوق المساهمين بنسبة قدرها ٣٠ بالمائة بحيث بلغت ٤٨٩،٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٣٧٦،٢ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٥. وبإضافة حقوق الأقلية والشريحة الثانية الأقل من حقوق الإصدار فإن القاعدة الرأسمالية النظامية للبنك بلغت ٦٠٩،٩ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ مما وفر للبنك معدلاً لكفاية رأس المال الموحد قدره ٢٨،٣ بالمائة مقابل ٢٥،٨ بالمائة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ على الرغم من حدوث نمو قدره ٤،٤ بالمائة في الموجودات الإجمالية. وبلغ معيار كفاية رأس المال المتاح المنفرد للبنك حوالي ٨، ١٥ بالمائة ويعد هذا تحسناً ملموساً مقارنة بالنسبة البالغة ٧، ١٠ بالمائة في عام ٢٠٠٥.

ويملك البنك في الوقت الحاضر قاعدة قوية من الإيرادات ورأس المال مع تحسن بالغ في وضعه ومكانته في السوق. وخلال العام تحسن تصنيف البنك لدى وكالة كاييتال انتليجنس إلى مرتبة BBB+/A2 فيما منحت مؤسسة موديز البنك لأول مرة تصنيفاً استثمارياً من المرتبة Baa3/Prime-3. وقد قام المستثمرون في إصدار سندات البنك بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي بتحديد أجل الاستحقاق لعامين حتى عام ٢٠٠٨. وقد زادت الخمولات الائتمانية لدى قسم الخزائنة لتبلغ ١،١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٧٩٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥.

الاحتمالات المستقبلية

سجلت الموجودات التي تحقق الإيرادات للبنك زيادة في عام ٢٠٠٦ بدون أي تهاون في القوة المالية للميزانية العمومية. وبالتالي فإن عام ٢٠٠٧ يبشر بأن يكون عاماً آخر من التقدم المدعوم بالنمو في كافة أنشطة أعمالنا الرئيسية. تعتبر الاحتمالات العديدة المدى للبنك مشجعة حيث نتوقع تحقيق المزيد من المكاسب من محافظ أنشطتنا العالمية وكذلك من عمليات التوزيع والتصرف في استثماراتنا في مجال الاتصالات والاستثمارات الإقليمية الناضجة الأخرى. من المتوقع أيضاً أن تنمو المساهمات من الشبكة النامية للخدمات المالية في الدول العربية الناشئة.

الحكم المؤسسي / الإدارة الرشيدة

يخضع البنك المعايير الحكم المؤسسي / الإدارة الرشيدة المقررة من مصرف البحرين المركزي، وتهدف هذه المعايير إلى إيجاد ثقافة لدى مجالس إدارات البنوك البحرينية بحيث تخضعها للمساءلة وتحملها مسؤولية أداء البنك وشؤونه.

وقد تم تعديل نظام الترخيص للبنوك في البحرين وتم تقسيمه إلى فئتين تُحدد وفقاً لأشتملتها الخاضعة للأسس التنظيمية. وقد تم منح بنك الخليج المتحد ترخيصاً جديداً ضمن فئة بنوك الجملة التقليدية.

خلال عام ٢٠٠٦ عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات دورية وأربعة اجتماعات غير دورية للنظر في مختلف الاقتراحات الخاصة بأعماله والإجراءات المالية الإستراتيجية الخاصة بالبنك.

كما عقدت لجنة التدقيق المثبقة عن مجلس الإدارة ثلاثة اجتماعات خلال العام للنظر في مختلف التقارير المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي وتقييم ما جاء فيها. وستظل هذه الآلية مستمرة بغية ضمان استمرارية تطبيق الضوابط المعتمدة على عمليات البنك وعلى معايير الالتزام المقررة لبنك الخليج المتحد.

وتخضع مختلف المهام والأنشطة في البنك لإشراف ورقابة العديد من اللجان الأخرى، وهي لجنة الإدارة، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الاستثمار، اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة، لجنة مراقبة تعامل المطلعين في أسهم البنك ولجنة المخاطر والالتزام بالأنظمة.

كما ل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ كان أعضاء مجلس الإدارة يملكون ٦٣٦,٠٠٠ سهم (بدون تغيير) وكانت الإدارة التنفيذية والعليا تملك ٧٩٣,٤٨٠ سهم (٢٠٠٥: ٤١,٠٠٠ سهم) من أسهم البنك وجاءت هذه الملكية الأخيرة من خلال ممارسة حقوق خيار امتلاك الأسهم. وقد منحت للإدارة التنفيذية/العليا للبنك وللموظفين الآخرين حقوق خيار للحصول على ٢٧,٧ مليون سهم بموجب برنامج خيار شراء الأسهم لموظفي البنك بموجب القرار الذي أصدره اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في ٢٤ مارس ٢٠٠٤.

توزيع الأرباح والتبرعات

في ضوء الأرباح المتأخرة التي حققها البنك خلال عام ٢٠٠٦ يسرني الإعلان بأن مجلس إدارة البنك قد أوصى إلى الجمعية العمومية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي بتوزيع أرباح نقدية بمعدل ٦,٦ بالمائة (أي بواقع ٨,٦٥ سنتاً أمريكياً للسهم الواحد) (مقابل ٢٧,٥ بالمائة أو ٦,٨٧٥ سنتاً أمريكياً للسهم الواحد لعام ٢٠٠٥).

كما أوصى مجلس الإدارة إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بتخصيص مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لأغراض الدعم المستمر لأنشطة الجمعيات الخيرية في مملكة البحرين (٢٠٠٥: ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) وينفق هذا المبلغ تحت إشراف مؤسسة مشاريع الخير الخيرية، وهي مؤسسة أنشئت لتنظيم الأنشطة الخيرية التي تقوم بها شركات مجموعة كيبكو و التركيز عليها ويشتمل البرنامج أيضاً على برنامج للمنع الدراسية للطلبة المتفوقين دراسياً والمتحاجين من أبناء موظفي البنك.

شكر وامتنان

أود أن أتقدم بالنيابة عن مجلس الإدارة بخالص الشكر والامتنان وأطيب الأمنيات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين المفدى، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء المؤقر، وسمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين والقائد العام لقوة دفاع البحرين. كما نتوجه بواحر الشكر لمصرف البحرين المركزي وإدارة مراقبة الأسواق المالية لدعمها المستمر وتقدمها ووزارة الصناعة والتجارة وسوق الأوراق المالية في كل من البحرين والكويت لتساندتهما المتواصلة لنا.

ونود أن ننتغم هذه الفرصة لكي نعرب عن خالص الشكر لمساهميننا الكرام ولجميع المتعاملين معنا لمؤازرتهم لنا متملطين إلى استمرار التعاون معهم في المستقبل. كما نود أن نعرب عن خالص الشكر والتقدير لفرق إدارة البنك وموظفيه لما أبدوه من إخلاص وتفان في العمل وما بذلوه من جهود مخلصه لم يكن من الممكن بدونها تحقيق هذه النتائج الباهرة في عام ٢٠٠٦.

فصيل حمد العيار
رئيس مجلس الإدارة